

قد اتفقتا على ما يلي :

( مادة أولى )

يتعهد الطرفان المتعاقدان بتشجيع قيام تعاون فعال بين الهيئات السياحية الحكومية وكذلك بين الهيئات الأخرى ، العامة أو الخاصة ، المهتمة بتنمية السياحة في البلدين .

( مادة ثانية )

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بتسهيل إجراءات السفر إلى أقصى حد وذلك للسياح القادمين من الطرف الآخر .

( مادة ثالثة )

يتعهد الطرفان المتعاقدان بالتصريح بإنشاء مكتب تمثيل للهيئة الوطنية للسياحة الإيطالية والمؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق في كل من القاهرة وروما ، بغرض تشجيع تنمية التبادل السياحي بين البلدين على ألا يقوموا بنشاط له طابع تجارى .

وتقوم الجهات المختصة من الجانبين بمد مساعدتها بغرض تسهيل إنشاء وتشغيل هذين المكتبين .

( مادة رابعة )

يتعهد الطرفان المتعاقدان بتسهيل دراسة وتنفيذ المشروعات التي من شأنها تحسين وزيادة وسائل المواصلات البحرية والجوية بين البلدين .

( مادة خامسة )

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بتشجيع التوزيع في الداخل للوارد الدعائية السياحية الواردة إليه من البلد الآخر وذلك طبقاً للتشريعات المعمول بها في البلد وعملاً بمبدأ المعاملة بالمثل .

( مادة سادسة )

يتعهد الطرفان المتعاقدان بألقيام بإعداد وتنفيذ مشروعات دعائية سياحية مشتركة بغرض تشجيع السياحة ، حتى الوافدة من بلاد أخرى ، وذلك لكل من البلدين .

( مادة سابعة )

يتعهد الطرفان المتعاقدان بتشجيع تبادل المعلومات والخبرات لمختلف قطاعات النشاط السياحي وبالأخص تشجيع زيارات الخبراء الفردية والجماعية .

( مادة ثامنة )

تكاليف سفرو إقامة مواطني أحد الطرفين المتعاقدين الذين يزورون أراضي الطرف الآخر وتكاليف السفر والإقامة لسائحي الحاضرات الأخرى

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٦٨٥ لسنة ١٩٧١

بشأن الموافقة على اتفاق التعاون السياحي بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الجمهورية الإيطالية والموقع عليه في القاهرة بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٧١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وبعد موافقة مجلس الأمة؛

قرر :

مادة وحيدة - الموافقة على اتفاق التعاون السياحي بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الجمهورية الإيطالية والموقع عليه في القاهرة بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٧١ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برياضة الجمهورية في ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٣٩١ ( ٢٢ يونيو سنة ١٩٧١ )

أنور السادات

اتفاق تعاون سياحي

بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الجمهورية الإيطالية

إن حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الجمهورية الإيطالية ، مستلهمتان بمبادئ الحريات التي أعلنت في مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والأسفار الدولية المنعقد في روما في عام ١٩٦٢

واقناعاً بما يعود عليهما من منفعة متبادلة من وراء إقامة تعاون وثيق دائم بينهما في المجال السياحي .

ورغبة منهما في تنمية العلاقات بين البلدين في هذا المجال عن طريق أعمال مترابطة أو متناسقة يمكن أن تحقق منافع لكل من الطرفين .

واقناعاً منهما بأن الاعتبارات السالفة الذكر تتفق تماماً مع أحد المبادئ الرئيسية التي تفرقت في المؤتمر المشار إليه ألا وهو أن السياحة ظاهرة يتمين تنميتها ليس في اتجاه واحد حسب وإنما في اتجاهين .

## وزارة الخارجية

### قرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٦٨٥ لسنة ١٩٧١ بشأن الموافقة على اتفاق التعاون السياحي بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الجمهورية الإيطالية الموقع عليه في القاهرة بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٧١ ،

### قرر :

مادة وحيدة - ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق التعاون السياحي بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الجمهورية الإيطالية الموقع عليه في القاهرة بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٧١ ، ويعمل به اعتبارا من ١٠ أغسطس سنة ١٩٧٢ ،

نحرمان ؛ شعبان سنة ١٣٩٢ ( ١٢ سبتمبر سنة ١٩٧٢ )

محمد حسن الزيات

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٢٤٠ لسنة ١٩٧٢

بتعيين مدير عام بمصلحة الجبارة بوزارة العدل

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ؛

### قرر :

مادة ١ - تعيين السيد / عبد المنعم محمود غنيم ، مديرا عاما ( الربط المسائي ١٢٠٠ / ١٨٠٠ جنيه ) بمصلحة الجبارة بوزارة العدل .

مادة ٢ - عل وزير العدل تنفيذ هذا القرار ،

صدر برئاسة الجمهورية في أول رمضان سنة ١٣٩٢ ( ٨ أكتوبر سنة ١٩٧٢ )

أنور السادات

الذين يقومون برحلات سياحية يتم تنظيمها بواسطة وكالات السياحة في أي من البلدين وكذا تكاليف إنشاء واستغلال الوكالات التي تخصص جهودها المباشرة لتنمية التبادل السياحي يتم سدادها بالعملة الحرة القابلة للتحويل وذلك فيما عدا استخدام الأموال المحتل وجودها بالعملة المحلية لدى أحد الطرفين باسم الطرف الآخر والتي يسمح باستخدامها في المصاريف السياحية بمقتضى الاتفاقات بين البلدين ووفقا للتعليمات النقدية السارية في كل من البلدين دون الأخذ في الاعتبار أسماء أصحاب هذه الأموال عند استعمالها .

### ( مادة تاسعة )

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بأن يبحث بمقتضى الاهتمام أي اقتراح يراه الطرف الآخر جديرا بالبحث وذلك فيما يخص باشتراك خبراء وفنيين في تطوير أجهزة الاستقبال والسياحة وكذلك بالنسبة للتوريد بالمعدات السياحية .

### ( مادة عاشرة )

ولإمكان تنفيذ هذا الاتفاق ولإتاحة القيام بمشاورات متبادلة حول الموضوعات المشار إليها في المواد السابقة أو أية موضوعات أخرى يتفق على بحثها ، يقوم الطرفان المتعاقدان بمقتضى اجتماعات دورية للجنة مشتركة تتكون من موظفين من الحكومة بصفة أعضاء دائمين ومن خبراء من القطاع العام أو الخاص بصفة أعضاء مساعدين .

### ( مادة حادية عشرة )

يعمل بهذا الاتفاق بعد نهيمة عشر يوما من تبادل وثائق التصديق ويسرى مفعوله لمدة خمس سنوات ، ويتجدد تلقائيا سنويا ما لم يبد أحد الطرفين المتعاقدين رغبته كتابة في إنهاء العمل به قبل ستة أشهر من تاريخ انتهائه .

وقع في القاهرة بتاريخ ٣٠ مارس ١٩٧١ من نسخة واحدة باللغة الفرنسية لكل من الطرفين المتعاقدين ،

من حكومة الجمهورية العربية المتحدة

دكتور : أحمد السيد درويش

وزير السياحة

عن حكومة الجمهورية الإيطالية

ماتيو ماتيويني

وزير السياحة والملاحة